الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٢٩**

الجمعة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة يونغ (بليز).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٦٢ و ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) **الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

تقريرا الأمين العام (A/71/189 و A/71/203)

(ب) **أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

تقرير الأمين العام (A/71/211)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

السيدة ماماداني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): قبل عام واحد (انظر A/70/PV.4)، اجتمعت جميع الدول الـ ١٩٣ الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه القاعة عينها لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة تاريخية تمثل إطارا عالميا يضعنا جميعا أمام تحدي بناء عالم مزدهر ومستدام ومنصف في غضون جيل واحد. وتثني كندا على الجهود المبكرة للعديد من البلدان الأفريقية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومجموعة أهدافها الطموحة للتنمية المستدامة، إلى جانب الأهداف التكميلية لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

إن خطة عام ٢٠٣٠ خطة عالمية، ويجب على كل بلد في العالم الاضطلاع بدوره لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وإنني فخورة بأن أقول إن كندا ملتزمة التزاما تاما بدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في الداخل والخارج. ونحن نجري حاليا، بالفعل، استعراضا للمساعدة الدولية من شأنه أن يساعد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

على تشكيل نهج كندا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإذ نتطلع إلى تنشيط نهجنا تجاه التنمية، يمكنني القول إننا سنستثمر جهودنا في مساعدة الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا ولدعم الدول الهشة وتمكين النساء والفتيات من تحقيق إمكاناتهن الكاملة كمشاركات نشطات ومساهمات في مجتمعاتهن.

غير أن من الواضح أن الاستثمار في التنمية وحده لا يكفي. ويشدد موضوع ”أسبوع أفريقيا“ لهذا العام هنا في الأمم المتحدة، بل والمناقشات الصريحة والمثمرة التي أفرزها، على الطابع المترابط للتنمية والحوكمة والأمن وأهمية معالجة هذه المسائل معا من أجل تحقيق السلام والازدهار في أفريقيا. وتلتزم كندا بدعم الشراكة مع البلدان الأفريقية من أجل المساعدة في حفز النمو الاقتصادي وتعزيز الحوكمة الفعالة ومكافحة تغير المناخ ومعالجة العوامل الرئيسية المحركة لانعدام الأمن. فعلى سبيل المثال، أعلنت كندا مؤخرا دعمها للمعهد الأفريقي لعلوم الرياضيات للإسهام في النهوض بالمرأة في مجالات العلوم والرياضيات وتعزيز نهج المعهد في مكافحة تغير المناخ وإنشاء مركز تدريب عال جديد في أفريقيا الناطقة بالفرنسية.

وسنواصل البحث عن الفرص التجارية والاستثمارية التي تعود بالفائدة على الجميع، والتي يمكن أن تولد إيرادات وفرص عمل جديدة. وسنضطلع، بوصفنا من بناة السلام الموطدي العزم، بدور أنشط في المساعدة على إحلال الاستقرار والأمن في العالم. وتحقيقا لتلك الغاية، تعهدت حكومة بلدي بالمساهمة بما يصل إلى ٦٠٠ من أفراد القوات المسلحة الكندية للنشر المحتمل في عمليات الأمم المتحدة للسلام. كما تؤيد كندا بقوة التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا كآلية لتحقيق السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي والتنمية الشاملة للجميع والازدهار الاقتصادي في جميع أنحاء القارة. ونقوم حاليا، في ذلك الصدد، باستكشاف السبل الكفيلة بتعزيز انخراط كندا مع أهم المؤسسات القارية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي.

ومع أنه من الواضح أن هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به لتحقيق أهدافنا الجماعية العالمية، أود أن أؤكد للجمعية أن كندا ستظل شريكا قويا وديناميا في هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلام والتنمية والرخاء لكامل أفريقيا.

السيد مينيلي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا هي أيضا أن تؤبن سعادة السيد جرما أسمروم تسفاي، سفير إريتريا الراحل لدى الأمم المتحدة.

تؤيد جنوب أفريقيا البيانين اللذين أدلى بهما في هذا الصباح ممثل تايلند باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل النيجر باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/71/PV.28)

يرى وفد بلدي، منذ البداية، أنه من المهم تسليط الضوء على حقيقة أن القارة الأفريقية لا تزال تواجه مجموعة متنوعة من التحديات، بما في ذلك الفقر وارتفاع البطالة واستمرار ارتفاع معدلات عدم المساواة. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) هي مخطط استراتيجي مصمم خصيصا لأفريقيا للإسهام بشكل إيجابي في مشاركة الاقتصادات الأفريقية على نحو نشط في الاقتصاد العالمي. وهي طريق مدروس رسمناه لتعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليميين. ويسرنا أن الشراكة الجديدة أصبحت، بمرور السنين، تتصف بالاتساق الذي تشتد الحاجة إليه في التصدي للتحديات واغتنام الفرص من خلال البرامج التي تعزز التنمية الاقتصادية والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والسياسات الرامية إلى تحسين القدرات الإنتاجية في أفريقيا. وليس لدينا أدنى شك في أن هذا الاتساق سيكمل بشكل طبيعي الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن إيجاد تمويل لجهود تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لا يزال يشكل تحديا. ولذا، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، ولا سيما بالنسبة للبلدان الأكثر احتياجا، وخاصة في أفريقيا، ولكن المعونة وحدها لا تكفي للتصدي للتحديات الإنمائية والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في نهاية المطاف. وفي ذلك الصدد، نحث المجتمع الدولي على دعم الجهود الأفريقية الرامية إلى كبح التدفقات المالية غير المشروعة التي لا تزال تعوق المساعي التي تبذلها القارة من أجل توليد مصادر مبتكرة للتمويل، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية. ومن شأن معالجة تلك المسألة والجمع بين تلك الجهود والدعم الدولي تمكين أفريقيا من الحد من اعتمادها على المساعدة الإنمائية الرسمية.

وإننا مقتنعون بأنه إذا أُريد لأفريقيا أن تحقق أهداف التنمية المستدامة، فإنها بحاجة إلى مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للدور الحاسم الذي يؤديه هذا الاستثمار في تحقيق أهداف إنمائية مثل النمو الاقتصادي الشامل للجميع. فالاستثمار الأجنبي المباشر يخلق فرص العمل وبالتالي يساعد في القضاء على الفقر والجوع. ونشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز التصنيع المستدام في أفريقيا باعتباره عنصرا رئيسيا في تنويع الاقتصادات وزيادة القيمة المضافة وبناء القدرات الإنتاجية وإيجاد فرص عمل، وبالتالي القضاء على الفقر في القارة. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على زيادة دعمها لضمان التنفيذ الكامل لبرامج التصنيع وتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

وللجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية دور هام في تنفيذ الشراكة الجديدة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وبخاصة خطتها التنفيذية العشرية الأولى، بتآزر وتعاون وثيقين مع الاتحاد الأفريقي. ولذلك، فإننا نشجع البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم للجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها. ومما لا شك فيه أنه يمكن لخطة عام ٢٠٦٣، بوصفها الاستراتيجية الشاملة المحلية المنشأ للتحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا خلال العقود القليلة المقبلة، أن تقود أفريقيا صوب مستقبل أعظم لصالح شعوبها.

وفي ضوء أهمية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على مواجهة تحديات التنمية والسلام والأمن، نؤكد أهمية التنفيذ الكامل لبرنامجه العشري لبناء القدرات. كما نرحب بالجهود الجارية من أجل صياغة البرنامج اللاحق له، حيث أن البرنامج سينتهي في هذا العام. ونود أن نرحب وننوه بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجالات منع نشوب النزاعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والتنمية.

وأخيرا، على الرغم من إحراز تقدم كبير بشأن مشكلة الملاريا، ما زالت القارة الأفريقية تعاني وطأة المشكلة. ولا بد لنا، في ذلك الصدد، من تحسين نظم الرعاية الصحية وأن نكون قادرين على سد الثغرات التي لا تزال تقوض جهود البلدان الأفريقية للاستفادة من التدخلات الفعالة، وبالتالي تعرقل الجهود الرامية إلى مكافحة المرض والقضاء عليه.

السيد بولتريكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين معرباً عن أسفنا العميق لوفاة الممثل الدائم لإريتريا، سعادة السيد غرما أسروم تسفاي، وعن خالص تعازينا وعميق مواساتنا لأسرته وحكومة وشعب إريتريا.

لقد شهدنا أسبوع أفريقيا لعام ٢٠١٦، بشأن موضوع ”تعزيز الشراكات من أجل التنمية الشاملة المستدامة، والحكم الرشيد، والسلام والاستقرار في أفريقيا“، المقام خلال الأسبوع الحالي في سياق السنة الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠ التاريخية وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. واليوم، نركز في هذا المحفل أيضا على أولويات التنمية في أفريقيا، التي تشمل مجالات السلام والأمن والحوكمة وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ولا شك أن أفريقيا ستكون محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، كما يتبين من تقدمها الملحوظ حتى الآن. ومع إبداء وحدة الصف، لا بد لنا من مساعدة أفريقيا في التغلب على أوجه الضعف التي قد تنشأ عن هذا التقدم. ويجب وضع خطط للتنمية الوطنية والإقليمية تستجيب تماما لإطار أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ على السواء.

وتتشاطر كازاخستان والدول الأفريقية تطلعات مشتركة في مجال الأمن والاستقرار، بما في ذلك القضاء على الفقر والتفاوت الاقتصادي وتعزيز التنمية التي محورها البشر من أجل تحقيق السلام الدائم. وخلال العقد الأخير، أرسيت أسس شراكة مستقبلية طويلة الأجل فيما يتعلق بفرص الاستثمار والاقتصاد الأوسع، وكذلك في المجالين السياسي والثقافي. وعلاوة على ذلك، فإن مساري تنميتنا يمضيان قدما بالتوازي في نفس الاتجاه. ففي حين شرع الاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطته الطموحة لعام ٢٠٦٣، دشنت بلادي استراتيجية كازاخستان لعام ٢٠٥٠. وكلاهما يركز على التنمية التي محورها البشر ويمكنهما تقاسم العديد من أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

وكازاخستان ملتزمة بعمق تجاه أفريقيا التي تحظى بأولوية متقدمة للغاية في سياستنا الخارجية نظرا لأهميتها كقارة بازغة. وما فتئ بلدي يدعو في الأمم المتحدة وجميع المحافل الوطنية والإقليمية المتعددة الأطراف الأخرى إلى تعزيز هياكل الاتحاد الأفريقي وأدواته، مرسخا بالتالي التزامه بأفريقيا بشكل متزايد. وخلال السنوات العشر الماضية، أصبحت أفريقيا ثاني أسرع المناطق نموا في العالم، إذ بلغ معدل النمو السنوي ٥,١ في المائة في المتوسط، وهذا نتيجة لتزايد الاستقرار السياسي والمزيد من الإصلاحات الاقتصادية. ولذلك، ستدعم كازاخستان جميع جهود أفريقيا الرامية إلى تحقيق النمو وستعمل على نحو وثيق مع المنطقة باقتناع راسخ بأنها ينبغي أن تتطور [أخلاقيا]. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، سنعمل، بمرور الوقت، على ألا يتخلف أحد عن الركب.

واليوم، فإن الشراكات بين البلدان النامية لم تعد خيارا، بل هي وسيلة رئيسية وفعالة لحماية أمننا المشترك ومعالجة التحديات الملحة للتنمية. والعقبات العديدة التي تواجهها أفريقيا تشمل جيوب الفقر والبطالة بين الشباب والتهديد الذي يمثله تغير المناخ، وهي جميعها أخطار لن يكون بمقدور الكثير من الدول الأعضاء أيضا تجنبها. فأكبر عدد من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية يوجد في أفريقيا، الأمر الذي يتطلب اهتماما خاصا. ولذلك، تحتاج أفريقيا لوضع وتنفيذ سياسات ابداعية، فضلا عن إعادة النظر في استراتيجيات التنمية الاقتصادية وأسلوب رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء.

وترى كازاخستان أن علينا أن نضمن ألا تعاني أفريقيا من السياسات التجارية العالمية غير العادلة والمجحفة، والتعريفات الجمركية والإعانات التي تعوق تقدمها الحالي، ولطالما أيدت هذه المسألة في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى. وشأنها شأن بقية العالم، تحتاج أفريقيا أيضاً للسلام والاستقرار، فهما الركيزتان الأساسيتان للتنمية. ولذلك، وضعت كازاخستان نهجا إنمائيا جديدا للقضاء على خطر الحرب من خلال الدعوة إلى اتفاق بشأن خطة لتحقيق المبادرة الاستراتيجية العالمية لعام ٢٠٤٥ بحلول الذكرى المئوية للأمم المتحدة، كما عرضها الرئيس نور سلطان نزاربايف في الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/70/PV.13). والهدف من هذه الخطة تعزيز

التنمية العالمية على أساس شروط عادلة، حيث تتمتع جميع الأمم بالمساواة في الوصول إلى الهياكل الأساسية والموارد والأسواق العالمية، وحيث تكون المساءلة الشاملة من أجل تحقيق التنمية البشرية.

إن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا أمر بالغ الأهمية. ولذلك، فإن كازاخستان ملتزمة بالتشجيع على مزيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في آسيا الوسطى وخارج حدودها على السواء. فالتعاون بين بلدان الجنوب هو أوضح مثال على الشراكة التي تعود بالمنفعة المتبادلة. والبلدان النامية تلجأ لبعضها بعضا لاستخلاص العبر بشأن السياسات والخطط الإبداعية للتصدي للتحديات الإنمائية الملحة. ونحن على استعداد لتشاطر الحلول الناجحة لدينا مع الدول النامية الأخرى. وعلى الرغم من وضعنا كأكبر البلدان غير الساحلية في العالم، فقد اكتسبت كازاخستان خبرة هائلة في تحقيق نمو اقتصادي دينامي أدى إلى تحول هيكلي ملحوظ.

إن الشراكة والتضامن هما أساس التنمية المستدامة على جميع المستويات. ومن مشاريعنا المشتركة الرئيسية الاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقاسم التكاليف مع طرف ثالث، الذي يهدف إلى تنفيذ الشراكة بين أفريقيا وكازاخستان لأغراض التنمية المستدامة، ونعتقد أنه سيزيد من تعزيز أواصر التعاون بيننا. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا أيضا مشروع واسع النطاق لتدريب المهنيين الأفارقة في مؤسسات التعليم العالي في كازاخستان في ميادين الزراعة والرعاية الصحية والتكنولوجيا وصناعات النفط والغاز.

وكازاخستان تدرك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أكبر الأهداف في عالمنا، وقد عقدنا العزم على الإسهام في القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في جميع أنحاء العالم. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فقد أيدنا التقرير المؤقت بشأن عقد المرأة الأفريقية ٢٠١٠-٢٠٢٠ وتقرير معالي السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بشأن الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا.

والنموذج الجديد والانتقال التحويلي أمر يتطلب موارد هائلة. وخلال افتتاح أسبوع أفريقيا، ذكّر سفيرنا بمبادرة رئيسنا التي اقترح فيها أن تنظر كل دولة في تخصيص ١ في المائة فحسب من ميزانيتها للدفاع لصالح الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الاجتماعية المستدامة والسلام ودعم البلدان التي تمر بحالات خاصة. وفي هذا الصدد، نود التنويه إلى أنه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ستنظم بعثتا كازاخستان وبيلاروس جلسة لتلاقح الأفكار بشأن المسائل الشاملة للجنتين الأولى والثانية، تحت موضوع ”الحوكمة المسؤولة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل التقدم والتنمية المستدامة“. وستوجه دعوة رسمية إلى الأعضاء قريبا؛ وفي الوقت نفسه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أدعو أعضاء الجمعية إلى المشاركة في الحدث.

إن الحقائق القاسية والمدمرة لتغير المناخ بالنسبة للبلدان الأفريقية معروفة وموثقة. وستقوم كازاخستان بعرض مصادر المتجددة للطاقة في المعرض الدولي، ”أستانا إكسبو - ٢٠١٧“، بشأن موضوع الطاقة في المستقبل، وهو أمر في غاية الأهمية للبلدان النامية. وسوف نرتب التمويل لمشاركة عدد من الممثلين من البلدان النامية التي تمر بأوضاع خاصة، بما في ذلك من أفريقيا.

وما سبق ذكره، هو بعض من المشاريع المجدية العديدة التي شرعنا في تنفيذها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ولكن ضيق الوقت لا يسمح لي بالتفصيل فيها أكثر من ذلك. ومع ذلك، أود أن أؤكد مجددا التزامنا العميق بتحقيق السلام والرخاء في أفريقيا، كما يتضح من السفارات العديدة التي أنشأناها والشراكات التي بنيناها مع شركائنا

الأفارقة. وكازاخستان تفخر بأن تكون أحد أقوى حلفاء القارة والمتعاونين معها.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): لقد توفي زميلنا الإريتري. وفي البداية، اسمحوا لي أن أكرر التعازي التي أرسلتها بالأمس إلى مقر بعثته وإلى موظفيه وحكومة وشعب إريتريا. تغمده الله بواسع رحمته.

مناقشة اليوم تجري في ختام جولة مكثفة من الأنشطة في إطار أسبوع أفريقيا، الذي بدأ يوم الاثنين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير بلدي لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والاتحاد الأفريقي والسيد مایاكي، الرئيس التنفيذي لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكل من عملوا بلا كلل، من خلال مؤسساتهم، من أجل التنمية في أفريقيا.

وبعد ما يسمى بالعقد الضائع من الثمانينات، الذي اتسم بالتشاؤم البالغ، اكتشفت قارتنا قوتها وحيويتها مرة أخرى.

وأفريقيا تمضي على الطريق – نحو أفق ٢٠٦٣، حيث ستكون أفريقيا السلمية والقوية والمزدهرة، وستصبح طرفاً رئيسياً في العلاقات الدولية؛ وهي ماضية على المسار لتنفيذ التوجهات الاستراتيجية المؤدية إلى ذلك الأفق؛ وساعية إلى تحقيق أهداف محددة وضعتها انطلاقاً من منظورها الخاص وخبراتها الخاصة. وقارتنا تعول على دعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في مسيرتها على هذا الطريق، والعمل معها بفعالية من أجل ذلك.

وعلى الصعيد السياسي، فإن وقف الأعمال العدائية يبرز في أفق عام ٢٠٢٠، حيث السلام والأمن ومكافحة الإرهابيين، مثل جماعة بوكو حرام، والحكم الرشيد وتعمق جذور الديمقراطية وسيادة القانون، فضلاً عن احترام حقوق الإنسان – تلك بعض الأهداف التي وضعناها ونسعى جاهدين إلى تحقيقها في بلدان القارة بإرادة سياسية قوية، رغم الصعاب التي يمكن أن تنشأ. ومن تقاليدنا الثقافية القديمة في إفريقيا ألا ندع أحداً يتخلف عن الركب. وبلدي، الكاميرون، اتخذ خطوات عازمة على هذا الطريق.

أما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فإن الكاميرون، وهي عضو في لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)، تسترشد بالبرامج الرئيسية في مجالات البنية التحتية والتصنيع والطاقة والزراعة والصحة والبحوث والإبداع والتكنولوجيا – وكلها تضعها النيباد وأفريقيا في صميم تحويل أفريقيا.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية، فقد وافق رؤساء الدول الأفريقية في كانون الثاني/يناير على استراتيجية لإنشاء برنامج عمل داكار، المكرس للعمل من أجل تمويل البنى التحتية في أفريقيا من خلال آليات لتقديم الخدمات والبرامج لتطوير البنى التحتية في أفريقيا. وتهدف هذه المشاريع والبرامج المختلفة إلى تعزيز دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في القارة، فضلاً عن الجهات الإنمائية الأخرى، وذلك لضمان تعبئة التمويل والاستثمار في مشاريع البنية التحتية الإقليمية الستة عشر ذات الأولوية.

بالنسبة للتصنيع، يرى وفدي أنه لا غنى عنه للتحولات الهيكلية للاقتصادات الأفريقية بغية التأكد من أن تلك التحولات ستعطي القيمة المضافة وتحقق التنويع الاقتصادي. وفي سياق العولمة والتغير الاقتصادي، فإن التصنيع بلا شك وسيلة لتمكين قارتنا من تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام الذي سيوفر فرص العمل المنتج لتخليص الملايين من الفقر. ولذلك، فإننا نعتبر أن تنفيذ خطة العمل للإسراع بالتنمية الصناعية في أفريقيا، المعتمدة في آذار/مارس ٢٠١١، يشكل عنصراً أساسياً لتحويل أفريقيا.

وعلى مستوى المؤسسات والبنى التحتية الوطنية المسؤولة عن تنفيذ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي يشارك فيها بلدي، فقد اعتمدت الحكومة التدابير اللازمة لإدماج أولويات الشراكة الجديدة في برامجنا للتنمية الوطنية. على سبيل المثال، أود الإشارة إلى أنه، وفقاً لبرنامج التنمية الزراعية المفصل في أفريقيا، فقد اعتمدت خطتنا الوطنية للاستثمار الزراعي، والغرض منها استثمار أكثر من ٦ بلايين دولار للتنمية في القطاع الزراعي للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠. وبالمثل، في مجال الصحة، تشارك الكاميرون في مشروع لتدريب الممرضات والقابلات المهنيات في أفريقيا بهدف تحسين مؤهلاتهن والوصول بها إلى المستوى الجامعي ودرجة الماجستير. وبالنظر إلى مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأود أن أشير إلى الدور الذي يقوم به بلدي في إطار خطة العمل الموحدة، والذي يشمل مبادرات لتحسين المؤشرات الأفريقية للعلوم والتكنولوجيا والإبداع، وهي مجالات ريادة للكاميرون.

وقبل أن أنتقل إلى شراكة دحر الملاريا، أود أن أتكلم عن تغير المناخ. وفي هذا الشأن، فإن مناطق الغابات الشاسعة في وسط أفريقيا، وهي الرئة الثانية لهذا الكوكب، وجفاف بحيرة تشاد والتصحر أمور تستحق كل الاهتمام من المجتمع الدولي. ويصدق نفس الشيء بالنسبة للبحار والمحيطات والفضاء، بما في ذلك الفضاء الخارجي. وفي هذه المناطق، وضعت أفريقيا برامج ومشاريع يجب أن تنال الدعم، على سبيل المثال، المشروع الذي يتصل بموقفنا المشترك بشأن البحار والمحيطات ومشروع الفضاء الأفريقي.

(تكلم بالإنكليزية)

فيما يتعلق بشراكة دحر الملاريا، تشيد حكومة الكاميرون بصورة خاصة بالمساهمة الكبيرة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي ما زال يوفر ثلثي المساهمات الدولية في مجال مكافحة الملاريا. والكاميرون يسرها قبول انضمامها للجولة ٩ للتمويل وتلقي ٦٤ بليون فرنك أفريقي كمنحة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.

وفي الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ انخفضت الأمراض المتصلة بالملاريا بين النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة والسكان بوجه عام. وقد نتجت هذه التخفيضات أساسا عن مبادرات مكافحة الملاريا التي أُطلقت في البلد بتمويل كلي أو جزئي من قبل الصندوق العالمي للشراكة.

وفي مواجهة ذلك الواقع العصيب، ترحب حكومة الكاميرون بوضع الاستراتيجية التقنية العالمية لمكافحة الملاريا ٢٠١٦-٢٠٣٠ التي اعتمدتها جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠١٥ والتي توفر إطارا تقنيا لجميع البلدان التي ينتشر فيها الوباء إلى جانب مواصلة العمل لأجل السيطرة على الملاريا والقضاء عليها. وتمكّن المنح المقدمة لمكافحة الملاريا من بلوغ مستوى أعلى من الرعاية في المرافق الصحية والمنازل على حد سواء.

واليوم يمكن علاج الفرد البالغ من الإصابة بالملاريا تماما بتكلفة تقل عن ٣٠٠ فرنك أفريقي أو ما يعادل ٠,٥٠ يورو. وشمل تحسين الاستراتيجية الوطنية للعلاج من الملاريا التوصيات التالية من قبل منظمة الصحة العالمية: التأكيد على بروتوكول لتوفر مخزون العلاج المركَّب المكوّن أساسا من مادة أرتيميسينين تجنبا لاختلال التوازن في إدارة المخزون ولخطأ التنبؤات بهدف تيسير استجابة سريعة للوباء. وقد تم تدريب متطوعين من المجتمعات المحلية منذ عام ٢٠٠٨ على توزيع العلاج على المنازل عبر الدعم المقدم من الصندوق. وساعد ذلك على إجراء نحو ٨٠٠ ٠٠٠ اختبار تشخيصي سريع في جميع أنحاء البلد، ما ساعد على إجراء تشخيص موثوق به في أقصر مدة زمنية ممكنة.

وتم تعزيز مكافحة ناقلات الأمراض في مجال الوقاية. وشمل إطلاق الحملة المعروفة باسم ”القضاء على الملاريا“ في آب/أغسطس ٢٠١١، التوزيع المجاني لحوالي ٩ ملايين ناموسية في جميع مناطق البلد. وكررت حكومة الكاميرون والصندوق العالمي تأكيد شراكتهما بتوقيع اتفاق جديد على منحة لمكافحة الملاريا بمبلغ ٧٧ مليون يورو في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. وتعتزم المنحة تمويل توزيع ١٥,٨ مليون ناموسية، بما في ذلك حملة توزيع جماعية تسعى إلى التغطية الشاملة في الكاميرون.

وفي ذلك الصدد، وُزِّعت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ ١٢ مليون ناموسية معالجة بمبيدات الحشرات وقابلة للاستعمال لمدة عامين. ويشكّل توزيع هذه الناموسيات الطويلة الأجل والمعالجة بمبيدات الحشرات جزءا من حملة الوصول ومواصلة التغطية الشاملة في مجال مكافحة الملاريا عن طريق التدخلات ذات الأثر المستدام من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. وتهدف الجهود المشتركة لحكومة الكاميرون وشركائها الدوليين إلى القضاء على الملاريا بوصفها أحد أكثر الأمراض الفتاكة في القارة الأفريقية.

وتشمل الحملة برنامجا لزيادة الوعي واستخدام وسائط الإعلام، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون المحليين والفنانين والمشاهير ومسوقي الهاتف بهدف إيصال الرسالة. ويتوقع أن تحقق الحملة هدف ”ناموسية لكل أسرة“ وهو ما يتجاوز المستوى الحالي للتغطية البالغة نسبتها ١٩ في المائة. ومن المتوقع أن تؤدي الحملة إلى تسريع النتائج وتعزيز برنامج مكافحة الملاريا بغية القضاء على الملاريا على الصعيد الوطني في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ فضلا عن إحداث أثر كبير على معدلات المرض والوفيات بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أختتم بالملاحظات التالية. مثلما شدد رئيس بلدي، فخامة السيد بول بيا، من على هذه المنصة في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر A/71/PV.14) بالقول إنه في حين أن مهمة تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا مسألة معقدة وصعبة، فهي مشوّقة أيضا. وقد أُدلي سلفا بالعديد من البيانات بشأن هذا الموضوع واُعتمد الكثير من خطط العمل ذات الصلة. ومع ذلك، فإن ما نفتقر إليه هو التنفيذ الفعال لهذه المشاريع والبيانات وخطط العمل، وما نفتقر إليه أيضا هو العمل والإرادة الحازمين لتحقيق ما قررناه بصورة مشتركة قبل عقود مضت في الميدان.

(تكلم بالإنكليزية)

ويجب علينا في نهاية المطاف أن نقرن أقوالنا بالأفعال.

السيد تشينيونغا (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي بلدي في وفاة الممثل الدائم لإريتريا، سعادة السيد جرما أسروم تسفاي.

وأود أيضا أن أعرب في بياني عن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل تايلند باسم مجموعة ال ٧٧ والصين وممثل النيجر باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/71/PV.28).

لا يزال وفد بلدي مقتنعا بأن التجارة وتنمية الهياكل الأساسية وجعل أفريقيا منطقة خالية من النزاعات وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتوفير الرعاية الصحية والتعليم ما تزال من بين العناصر الرئيسية ذات الأولوية في مجال التنمية في أفريقيا.

ونكرر تأكيد أهمية برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي وضعته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويركز على المشاريع الإقليمية التحويلية. ومن بين مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية ذات الأولوية التي تم تحديدها، فإن

من المرجح أن تستفيد زامبيا بصورة مباشرة من تلك التي تقع داخل حدودها أو عبرها، بما في ذلك مشروع طريق يمتد على طول ٦١٤ كيلومترا من سيرينجي إلى ناكوندي، وكابل ألياف ضوئية أرضي للمعلومات وتكنولوجيا الاتصالات يمتد من لوساكا إلى عاصمة ملاوي، ليلونغوي، وخط إرسال مشترك بين زامبيا وتنزانيا وكينيا، ومشروع للطاقة الكهرمائية.

وعلاوة على ذلك، ما تزال زامبيا ملتزمة بتعزيز الزراعة والأمن الغذائي.

تحقيقا لتلك الغاية، أدمج بلدي البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة عن طريق تنفيذ الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٨، الذي يدافع عن حقوق الفقراء ويؤكد على التنمية الاقتصادية بقيادة القطاع الزراعي. وبالتالي، يتوقع أن يستفيد ما يربو على ٣ ملايين من المزارعين في زامبيا من ١٧ فئة مختلفة من التكنولوجيات والممارسات الذكية المراعية للمناخ.

ويسرني كذلك أن أعلن أن زامبيا قد طورت مجموعة من التكنولوجيات الزراعية ذات المنحى المناخي في كل مناطقها الزراعية – الإيكولوجية الثلاثة، بتيسير من الدعم المقدم من صندوق تغير المناخ التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لإدماج الزراعة الذكية مناخياً في الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي.

وفيما يتعلق بتحقيق حياة أوفر صحة، ستولي زامبيا أولوية للوقاية من الأمراض والنهوض بأساليب الحياة الصحية، فضلاً عن تعزيز برامج التحصين، واعتماد هدف شمول كل طفل في كل جزء من البلد بالرعاية. وتولي زامبيا أيضاً الأولوية للعمل من أجل الحد من الوفيات المرتبطة بالملاريا في جميع أنحاء البلد وتحقيق خلو زامبيا من الملاريا بحلول عام ٢٠٢٠. وانتشار الملاريا والوفيات الناجمة عن المرض يشهد انخفاضاً مطرداً في الوقت الحالي، مسجلاً تراجعاً بلغت نسبته ٥٥ في المائة في جميع حالات وفيات الأطفال.

وبغية مواصلة التقدم في هذا الاتجاه صوب هدف عام ٢٠٢٠، نحتاج إلى التعجيل بتنفيذ استراتيجية القضاء على الملاريا. وتعزز زامبيا بنشاط أيضاً نظمها الصحية من خلال تنفيذ مشروع تحسين النظم الصحية في زامبيا، الذي ينفذ على أساس تجريبي في ٥ من المقاطعات العشر في زامبيا. ويتوخى أن تشكل الدروس المستفادة من المشروع أساساً لتحسين نظامنا الصحي في المستقبل.

وزامبيا ملتزمة بالنهوض بتنمية رأس المال البشري باعتباره أولوية رئيسية لأفريقيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل زامبيا تحسين تدريس العلوم والرياضيات، وهو أمر أساسي لتحقيق تحسينات في التكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز التصنيع وإيجاد فرص العمل. وستواصل زامبيا الحد من التفاوت بين تنمية المهارات واحتياجات سوق العمل.

وفيما يتعلق بالتدخلات الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سنت زامبيا قانون الإنصاف والمساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٥، الذي أُدمج بشكل كامل في تشريعاتنا المحلية وفي الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية، بما في ذلك الاتفاقية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والإنمائية. كما يسعى القانون إلى تحقيق الإنصاف والمساواة بين الجنسين من خلال إدماج المرأة والرجل في العمليات الإنمائية الوطنية.

لقد عقد مؤتمر تمويل التنمية في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥ في مرحلة حاسمة من نظرنا في نظام التمويل العالمي المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولذلك، ترحب زامبيا بإبرام الاتفاق الثلاثي بين وكالة النيباد

والبنك الدولي وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بهدف توفير الدعم المالي والفني لتنفيذ البرامج الإقليمية لتلك الجماعة.

في الختام، أود أن أشير إلى أن وفدي يلاحظ تباطؤ عملية دمج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، على الرغم من العمل الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة النيباد لتحقيق هذه الغاية. ونرى أن الدعم الدولي سيكون مفيداً لتيسير وضع الآجال الزمنية لإنجاز هذه المسألة. وبالرغم من كل ذلك، تظل زامبيا ملتزمة التزاماً كاملاً بضمان أن يتم تسريع معالجة المجالات ذات الأولوية، كالطاقة والتصنيع والتجارة البينية والأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم والمساواة بين الجنسين والتكيف مع تغير المناخ، في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذه البنود.

وبهذا تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٦٢ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) والبند ١٢ من جدول الأعمال.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من الأمين العام (A/71/396)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): كما يرد في الوثيقة A/71/396، المعروضة على الجمعية العامة، فقد عينت الجمعية العامة المفتش جورج بارتسيوتاس (الولايات المتحدة الأمريكية) في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، قدم جورج بارتسيوتاس استقالته، اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إلى رئيس وحدة التفتيش المشتركة، بموجب الفقرة ٣ من المادة ٤ من النظام الأساسي للوحدة.

وبموجب الفقرة ٥ من المادة ٤ من النظام الأساسي، قام رئيس الوحدة بإخطار الأمين العام بالمنصب الشاغر. ونتيجة للاستقالة، ينبغي للجمعية العامة، خلال الدورة الحادية والسبعين، تعيين عضو لملء الشاغر في وحدة التفتيش المشتركة. ويرد في مذكرة الأمين العام أيضاً أنه، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٤ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة،، فإن الشخص المعيّن سيشغل المنصب لما تبقى من تلك المدة، على ألا تقل عن ثلاث سنوات، وإلا كان التعيين لمدة كاملة. وفي هذا الصدد، ولكي يتسنى إجراء مشاورات، على النحو الوارد في المادة ٣، قد ترغب الجمعية في النظر في ملء الشاغر لمدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

وفي هذا الإطار، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في ملء هذا الشاغر لمدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): وكما يرد في الوثيقة A/71/396، ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يتشاور رئيس الجمعية العامة مع الدول الأعضاء لوضع قائمة البلدان، وفي هذه الحالة هناك بلد واحد، التي يُطلب منها أن تقترح مرشحاً لتعيينه في وحدة التفتيش المشتركة.

وكما برد كذلك في الفقرة ٣ من الوثيقة A/71/396، قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٣٨/٦١، المؤرخ ٢٢

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنه اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، يتعين على رئيس الجمعية العامة، عند وضع قائمة البلدان تلك، وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي للوحدة، أن يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم أسماء البلدان ومرشحي كل منها في نفس الوقت، على أن يكون المرشحون المقدمة أسماؤهم هم، قدر الإمكان، نفس المرشحين الذين تنوي تلك الدول الأعضاء اقتراحهم للتعيين من جانب الجمعية العامة، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة.

وبعد إجراء المشاورات اللازمة، أود أن أبلغ الجمعية بالمعلومات التي تلقيناها من رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بأن المجموعة أيدت أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح المرشح للمنصب الشاغر من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، والقرار ٢٣٨/٦١، سيطلب من الولايات المتحدة الأمريكية طرح اسم مرشح والسيرة الذاتية التي توضح مؤهلات المرشح ذات الصلة بالمهمة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقاً لقرار الجمعية ٢٦٧/٥٩، المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تتوفر لدى المرشحين الخبرة في واحد على الأقل من المجالات التالية: الرقابة، مراجعة الحسابات، التفتيش، التحقيق، التقييم، الشؤون المالية، تقييم المشاريع، تقييم البرامج، إدارة الموارد البشرية، الإدارة، الإدارة العامة، الرصد و/أو أداء البرامج، إضافة إلى الإلمام بمنظومة الأمم المتحدة ودورها في العلاقات الدولية.

وبعد إجراء المشاورات الواجلة المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، سأقدم للجمعية اسم المرشح لتعيينه.

وكما جاء في جدول الجلسات العامة الوارد في الوثيقة A/INF/71/3 ، أود أن أذكر الوفود بأن تعيين أعضاء وحدة التفتيش المشتركة تقرر إجراؤه صباح الخميس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

بذلك، نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند الفرعي (ح) من البند ١١٥ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.